رغم تصاعد «الحرب التجارية»

الصين تسجل فائضا تجاريا مع أميركا بـ29 مليار دولار

ارتفع العجز التجاري للصين مع الولايات المتحدة خلال يونيو ما سيؤدي إلى تزايد التوتر على الأرجح مع الرئيس الأميركي دونالد ترمب الذي فرض رسوما جمركية على ما قيمته مليارات الدولارات من البضائع الصينية معللا ذلك بممارسات تجارية غير منصفة.

وتأتي الزيادة في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي التبادلات التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم بـ13،1% للنصف الأول من العام الحالي رغم التوتر، وفقا لوكالة «فرانس برس».

وارتفع العجز التجاري للصين مع الولايات المتحدة إلى 133،8 مليارات دولارات في الفترة بين يناير ويونيو وإلى 28،97 مليار دولار في يونيو الماضي في ما يشكل رقما قياسيا.

وهذا الخلل في التوازن هو أساس استنكار ترمب إزاء ما يعتبره ممارسات تجارية غير منصفة تضر بالشركات الأميركية وتدمر وظائف في بلاده.

إلا أن وزارة التجارة الصينية حملت الولايات المتحدة في بيان مسؤولية تلك المشاكل وقالت إن الخلل في الميزان التجاري «مبالغ به» بسبب «المشاكل الهيكلية» في الولايات المتحدة.

وصرح متحدث باسم هيئة الجمارك يدعى هوانغ سونغبينغ في لقاء صحافي «سيكون لهذا الخلاف التجاري أثر بالتأكيد على التجارة بين الولايات المتحدة والصين وانعكاس سلبي جداً على التجارة العالمية».

وعلى الصعيد العالمي، ارتفعت صادرات الصين بـ11،3% على مدى عام في حزيران/يونيو بعد أن كانت توقعات وكالة بلومبرغ بـ9،5% بينما ازدادت الواردات بـ14،1% بعد أن كانت التوقعات 21،3%.

فائض تجاري بين أميركا والصين رغم الحرب التجارية

منافسة خليجية - أميركية مرتقبة على التوريد للمصافي الآسيوية

مصفاة نفط

توقعت وكالة بلاتس الدولية للمعلومات النفطية، أن تشهد المصافي الآسيوية تدفقات واسعة من شحنات النفط الخام في الربع الثالث من العام الجاري.

وأرجعت الوكالة ذلك إلى التخفيضات الأخيرة في أسعار البيع الرسمية من نفط الشرق الأوسط، إضافة إلى تأثير التهديدات المستمرة التي تعلنها الصين لفرض رسوم استيراد ضخمة على النفط الخام الأمريكي، مرجحا أن تمهد هذه العوامل الطريق أمام منافسة سعرية واسعة بين موردي النفط الخام إلى آسيا من دول الخليج والولايات المتحدة.

ولفت تقرير للوكالة إلى أن عديدا من المشترين للنفط الخام يأملون في الحصول على بعض التخفيضات السعرية بعد أن وافقت منظمة «أوبك» وحلفاؤها في أواخر حزيران (يونيو) الماضي، على زيادة الإنتاج بأكثر من مليون برميل يوميا.

وأشار التقرير إلى قيام منتجين رئيسين وهما السعودية والإمارات بالفعل بتخفيضات في أسعارهما لعملائهما الآسيويين في الأسبوع الماضي، مع قيام كل من شركة أرامكو السعودية وشركة بترول أبوظبي الوطنية بتقليص فروق أسعار.

ونقل التقرير الدولي عن مصادر في شركات التكرير الكورية الجنوبية وشركات تجارية صينية أن موردي النفط الخام الأمريكيين في حالة قلق وقد يضطرون إلى مضاعفة جهودهم للحفاظ على قدراتهم التنافسية في السوق الآسيوية خاصة بسبب استمرار تهديدات الصين بفرض تعريفة جمركية بنسبة 25 في المائة على منتجات الطاقة الأمريكية.

وقال التقرير إن الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة قد تهز أسواق الأسهم، ولكن بالنسبة لمشتري النفط الخام في آسيا فإن هذا قد يسفر عن نتائج إيجابية لهم، حيث سيكون بائعو الخام الأمريكي محبطين وسوف يبذلون مجهودا أكبر ليظلوا قادرين على المنافسة في السوق الآسيوية.

ألبيرق: تركيا ستعطي أولوية لمكافحة التضخم وإعادة موازنة الاقتصاد

قال براءت ألبيرق وزير المالية التركي المعين حديثا إن تركيا ستعطي أولوية لإعادة موازنة اقتصادها ومكافحة التضخم.

وفي بيان صادر بعد أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد، قال ألبيرق إن تركيا ستضع برنامجا متوسط الأجل سيتضمن معطيات من الأطراف المعنية بمكافحة التضخم. وأضاف أن السياسة المالية والميزانية ستوضعان على أساس هذا البرنامج.

وانخفضت الليرة التركية هذا العام بفعل مخاوف بشأن قدرة البنك المركزي على كبح تضخم في خانة العشرات. وكرر الرئيس رجب طيب إردوغان، الذي أدى اليمين هذا الأسبوع، دعواته إلى خفض أسعار الفائدة.

وقال ألبيرق في البيان "سيتم وضع خطة واضحة بهدف (مكافحة) التضخم مع استشارة جميع الأطراف المعنية بالاقتصاد وسيتم إعلانها في البرنامج المتوسط الأجل".

وأضاف قائلا إن الخطة "ستحافظ على استقرار الأسعار في الأمد المتوسط عبر خفض معدل التضخم إلى خانة الآحاد في فترة زمنية قصيرة".

وتسبب تعيين إردوغان لصهره ألبيرق في منصب وزير المالية يوم الاثنين في زيادة المخاوف من سيطرة الرئيس على السياسة الاقتصادية واستقلالية البنك المركزي.

وقال ألبيرق أن الإنفاق في الميزانية سيصبح أكثر كفاءة وسيتم التحكم فيه على نحو أكثر فعالية.

وفقدت الليرة التركية نحو 20 في المئة من قيمتها منذ بداية العام. وتراجعت يوم الأربعاء إلى مستوى قياسي منخفض بفعل أحدث تعليقات لإردوغان بشأن خفض أسعار الفائدة لكنها سجلت تعافيا جزئيا يوم الخميس.

ولم يطرأ تغير يذكر على الليرة بعد تعليقات ألبيرق وسجلت في أواخر التعاملات 4.8497 مقابل الدولار الأمريكي.

براءت ألبيرق

الذهب والفضة يهبطان لأدنى مستوياتهما في 7 أشهر مع صعود الدولار

سبائك ذهبية في فيينا

هبطت أسعار الذهب والفضة إلى أدنى مستوياتها في سبعة أشهر مع صعود الدولار إلى أعلى مستوى في أسبوعين بدعم من مشتريات للاستثمار الآمن وسط حرب الرسوم الجمركية الجارية بين الولايات المتحدة والصين.

وانحسر الطلب على المعادن النفيسة أيضا بفعل توقعات بزيادات في أسعار الفائدة الأمريكية.

وتراجع الذهب في المعاملات الفورية 0.5 بالمئة إلى 1240.66 دولار للأوقية (الأونصة) في أواخر جلسة التداول في سوق نيويورك بعد أن هبط في وقت سابق إلى 1236.58 دولار، وهو أدنى مستوى له منذ الثاني عشر من ديسمبر كانون الأول.

وانخفضت العقود الأمريكية للذهب 0.4 بالمئة لتبلغ عند التسوية 1241.20 دولار للأوقية.

وأسعار الذهب منخفضة حوالي 9 بالمئة عن مستوياتها في منتصف أبريل نيسان. وينهي المعدن الأصفر الأسبوع على هبوط قدره 1 في المئة.

وتراجعت الفضة في المعاملات الفورية 0.7 بالمئة إلى 15.79 دولار للأوقية بعد أن لامست في وقت سابق من الجلسة أدنى مستوى منذ الثالث عشر من ديسمبر كانون الأول عند 15.67 دولار. وينهي المعدن الأبيض الأسبوع على خسارة قدرها 1.3 في المئة.

وهبط البلاتين 1.8 في المئة إلى 823.90 دولار للأوقية بينما تراجع البلاديوم 1.5 بالمئة إلى 934.80 دولار للأوقية.

أسهم أوروبا تحقق مكاسب للأسبوع الثاني

ارتفعت الأسهم الأوروبية محققة مكاسب للأسبوع الثاني في الوقت الذي انزوت فيه المخاوف من اندلاع حرب تجارية شاملة وزاد التفاؤل بشأن أرباح الشركات.

وأغلق المؤشر ستوكس 600 للأسهم الأوروبية مرتفعا 0.2 في المئة مدعوما بمكاسب حققتها العديد من القطاعات والتي تنوعت من الصناعة إلى التكنولوجيا، ولينهي الأسبوع على مكاسب قدرها 0.8 بالمئة.

وارتفع المؤشر ستوكس 50 للأسهم القيادية بمنطقة اليورو 0.3 بالمئة.

وهوت أسهم ألتران تكنولوجيز 28 بالمئة بعد أن قالت شركة الاستشارات التكنولوجية الفرنسية إنها اكتشفت لطلبيات شراء مزورة داخل شركة آريسنت الأمريكية للتصميمات والخدمات الهندسية التي استحوذت عليها في الآونة الأخيرة.

وزادت أسهم شركة هايز البريطانية للتوظيف 8.6 بالمئة بعد أن قالت إنها تتوقع أن تتجاوز أرباحها التشغيلية للعام بأكمله توقعات السوق.

ومن بين الأسهم التي أنهت الجلسة على خسائر، هبط سهم جي.إيه.إم هولدنج السويسرية حوالي 15 بالمئة بعد أن قالت إنها ستتحمل مخصصات لانخفاض القيمة بنحو 59 مليون فرنك سويسري (59 مليون دولار) مرتبطة باستحواذها على صندوق التحوط البريطاني كانتاب كابيتال بارتنرز.

وهبطت أسهم مجموعة انسيديا النرويجية للتأمين عشرة بالمئة بعد أن جاءت نتائج أعمالها للربع الثاني من العام دون التوقعات.

كما انخفضت أسهم شركات الاتصالات البلجيكية في الوقت الذي تدرس فيه الحكومة السماح بدخول شركة رابعة لتشغيل خدمات الهاتف المحمول إلى السوق.

وتراجعت أسهم تلينت وبروكسيموس وأورنج بلجيكا 5.1 بالمئة و1.8 بالمئة و3.9 بالمئة على الترتيب.

متعاملون أثناء التداول في بورصة فرانكفورت بألمانيا

أكبر مصارف اليابان يجمد المعاملات مع إيران

تتحرك مصارف يابانية صوب وقف إجراء جميع المعاملات ذات الصلة بإيران التزاما بمهلة تنتهي في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وضعتها الولايات المتحدة بعد انسحاب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في أيار (مايو) الماضي، من الاتفاق النووي مع إيران. وتفيد وثيقة اطلعت عليها «رويترز»، أن مجموعة ميتسوبيشي يو.إف.جيه المالية، أكبر مصارف اليابان، ستوقف جميع المعاملات ذات الصلة بإيران التزاما بالعقوبات الأمريكية المعاد فرضها على طهران هذا العام.

وقالت الوحدة المصرفية التابعة لمجموعة ميزوهو المالية «إنها ستتخذ إجراء مماثلا». وقالت مصادر في القطاع «إن من المرجح أن يجبر تحرك «ميتسوبيشي يو.اف.جيه» شركات يابانية على وقف مشترياتها من النفط الخام الإيراني، لأن وحدتها المصرفية تتولى الجانب الأكبر من تلك الواردات». وغُرم البنك مئات الملايين من الدولارات في 2014 بسبب تضليله للجهات التنظيمية الأمريكية بشأن تعاملاته مع دول خاضعة لعقوبات بما في ذلك إيران. وقال محلل طلب عدم نشر اسمه بسبب حساسية المسألة «المصرف متخوف من العقوبات الأمريكية، لذا ليس بمقدوره تولي المعاملات التجارية. من المرجح أن تكون مصارف يابانية أخرى في نفس الوضع». واليابان من أكبر مشتري النفط الإيراني لكن شركات تكرير النفط في البلاد قالت «إنها قد تضطر إلى وقف تحميل النفط الإيراني اعتبارا من تشرين الأول (أكتوبر) المقبل، إذا لم تستطع الحصول على إعفاء من العقوبات الأمريكية». وبخلاف النفط، فإن التجارة بين اليابان وإيران محدودة.

أكبر مصرف ياباني

70 بالمئة من المصارف الإسلامية في الخليج تتجنب انخفاضات كبيرة

لم تشهد 70 في المائة من المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي، انخفاضات كبيرة في أعمالها، وذلك بسبب سياسات تجنب المخاطر.

في حين سجلت 70 في المائة من المصارف الإسلامية في غرب ووسط وجنوب آسيا و80 في المائة من المصارف في إفريقيا انخفاضاً كبيراً أو قليلاً، كما شهد 66 في المائة من مصارف شمال إفريقيا انخفاضاً كبيرا. ووفقا لاستبيان حديث للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، فإن المصارف الإسلامية تفاءلت بقدرتها على التفوق على المصارف الأخرى في منطقتها، إلا أنهم لا يتوقعون أن يظهر الأداء المتفوق في نمو الإيرادات بشكل أفضل في الأشهر الـ12 المقبلة، ومن المتوقع أن يكون نمو الإيرادات متفاوتاً في مختلف المناطق الجغرافية.

وأوضح الاستبيان الذي اطلعت» الاقتصادية» على نسخة منه، أن المخاوف التي أشارت إليها المصارف تحولت إلى تركيز شديد على المؤسسات نفسها بدلاً من التركيز الكلي على بيئة الأعمال، معتبرا ذلك تطوراً إيجابياً لأن المصارف لم تعد منشغلة بالاقتصاد ككل والسعر المستقبلي للنفط، ما جعلها أكثر عرضاً للتركيز على المسائل المؤسسية مثل إدارة المخاطر ونمو الأعمال.

وقال عبدالاله بلعتيق الأمين العام للمجلس، إن الاستبيان العالمي السنوي الثالث للمصرفيين الإسلاميين الصادر عن المجلس يعتبر قياس التقدم في قطاع التمويل الإسلامي وكنقطة بداية للمناقشات حول كيفية التغلب على العقبات أمام النمو في المستقبل. وأضاف، أن «صناعة التمويل الإسلامي تشهد نمواً غير متساوٍ بين المناطق، حيث تشهد بعض المناطق الجغرافية نمواً أسرعً من غيرها، وأكبر استبيان أجريناه حيث شارك 103 رؤساء تنفيذيين من 31 بلداً مدرجة في التحليل».

بنك إيطاليا المركزي يخفض توقعاته لنمو الاقتصاد للعامين 2108 و2019

خفض بنك إيطاليا المركزي توقعاته للنمو الاقتصادي للعام الحالي والعام القادم مشيرا إلى ارتفاع تكاليف الطاقة وتباطؤ انتاج الصناعات التحويلية. وفي نشرته الاقتصادية الفصلية، توقع البنك المركزي نموا قدره 1.3 بالمئة هذا العام انخفاضا من 1.5 بالمئة في تقديراته السابقة التي أصدرها في يناير كانون الثاني. وتوقع نموا بنسبة 1.0 بالمئة للعام القادم مقارنة مع 1.2 بالمئة في تقديراته السابقة. وقال وزير الاقتصاد جيوفاني تريا الأسبوع الماضي إن نسبة النمو البالغة 1.5 بالمئة التي توقعتها حكومة يسار الوسط السابقة سيتعين على الأرجح تعديلها بالخفض بسبب تباطؤ الصادرات والناتج الاقتصادي.

وقال البنك المركزي إن نمو الناتج المحلي الإجمالي لثالث أكبر اقتصاد في منطقة اليورو في الربع الثاني من العام تباطأ على الأرجح إلى 0.2 بالمئة من 0.3 بالمئة في الأشهر الثلاثة السابقة، متأثرا بركود الناتج الصناعي. وسيصدر المكتب الوطني للإحصاءات بياناته الأولية بشأن نمو الناتج المحلي الاجمالي للربع الثاني في الحادي والثلاثين من يوليو تموز. وفي نشرته الفصلية، توقع البنك المركزي أن تضخم أسعار المستهلكين سيبلغ 1.3 بالمئة هذا العام و1.5 بالمئة في 2019، ليبقي دون المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي الأوروبي والبالغ حوالي 2 في المئة.

صندوق النقد: لبنان يحتاج إلى ضبط مالي فوري

قال مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي، جهاد أزعور، إن الصندوق يأمل بأن يسارع لبنان إلى تشكيل حكومة جديدة في أعقاب الانتخابات التي أُجريت قبل شهرين، وأن يشرع في إصلاحات هيكلية ومالية تشتد الحاجة إليها لكبح العجز في ميزانيته ودعم النمو، وتابع أزعور «نتطلع إلى رؤية حكومة جديدة». وأضاف قائلا في مقابلة «نرى أن الثقة والاستقرار سيتحققان عبر تسريع الإصلاحات، والسعي للضبط المالي وإصلاح الهياكل الرئيسية التي تعوق الاقتصاد اللبناني عن النمو وتزيد العبء على المالية العامة».

ويعاني لبنان من نمو ضعيف منذ 2011 جراء تأثره سلبا بالاضطرابات في المنطقة. ويقدر صندوق النقد نمو اقتصاد لبنان بمعدل يتراوح بين 1 و1.5 بالمئة في 2017 و2018. ويقول إن المحركات التقليدية للاقتصاد، وهما قطاعا التشييد والعقارات، ما زالت راكدة. ودعا صندوق النقد أيضا إلى ضبط مالي «فوري وكبير» لتحسين القدرة على خدمة الدين العام الذي تجاوز 150 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2017.

ويقول زعماء من المؤسسة السياسية المنقسمة إنهم يدركون مدى إلحاح الوضع والحاجة إلى بدء إصلاحات، لكن تشكيل الحكومة الجديدة لم يتم الاتفاق عليه بعد الانتخابات البرلمانية التي أجريت في أوائل مايو. وفي أبريل، تعهد اجتماع للمانحين الدوليين في باريس باستثمارات تزيد عن 11 مليار دولار للبنان، لكنهم يريدون أن يروا إصلاحات أولا. وفي ذلك الاجتماع، وعد رئيس الوزراء سعد الحريري بخفض عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بواقع 5% على مدى 5 سنوات.

خبراء: خطة بريكست «ضربة حقيقية» للقطاع المالي البريطاني

اعتبرت مسؤولة في القطاع المالي البريطاني أن خطة بريكست التي وضعتها الحكومة البريطانية «ضربة حقيقية» لهذا القطاع المهم في لندن، لأنها تضر بالوظائف وعائدات الضرائب والنمو. وقالت رئيسة مجلس الإدارة المسؤولة عن السياسة في شركة «سيتي أوف لندن» كاثرين ماكغينيس، في بيان، إن «خطة بريكست التي نشرت اليوم ضربة حقيقية لقطاع الخدمات المالية والخدمات الحرفية المتعلقة به».

وأضافت أنه «مع العلاقات التجارية أقل قربا مع أوروبا، فإن قطاع الخدمات المالية والخدمات المهنية المتعلقة به سيكون أقل قدرة على استحداث الوظائف وتحقيق العائدات الضريبية ودعم النمو في الاقتصاد الأوسع». وأشارت خطة الحكومة إلى أن 1.4 تريليون جنيه إسترليني (1.85 مليار دولار) من الأصول تتم إدارتها في بريطانيا لحساب عملاء أوروبيين، وتجري في المنطقة المالية في لندن المعروفة بـ»سيتي» معظم تعاملات الاتحاد الأوروبي للبنوك وشركات التأمين. إلا أن الخطة أقرت أن الشركات العاملة في القطاع المالي البريطاني ستخصر حقوق العمل بحرية في دول الاتحاد الأوروبي فور خروج بريطانيا من الاتحاد بعد الخروج في آذار/مارس 2019.